

مستقبل مترابط: إعادة تصور الشراكة الأورو-متوسطية - نحو ميثاق جديد للبحر الأبيض المتوسط

شارلوتا سباري

نائبة مدير معهد ستوكهولم الدولي
لأبحاث السلام (SIPRI) ودبلوماسية سويدية سابقة

في حين أن الشراكة الأورو-متوسطية لم ترق إلى مستوى تطلعات إعلان برشلونة لعام 1995، وتشير السنوات الماضية إلى اتساع فجوة الثقة بين الاتحاد الأوروبي وجواهه الجنوبي، إلا أن المنطقتين مترابطتان، والتعاون بينهما ضروري لمواجهة التحديات المشتركة. ورغم انتقادات دول الحوار، يشير مسح يوروميد إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يُنظر إليه كشريك مهم يُقدم قيمة مضافة. كما أنه أكد على الرغبة في تعزيز العلاقات والأمل في رؤية اتحاد أوروبي أكثر نشاطاً.

مع حلول الذكرى الثلاثين لإعلان برشلونة، واستمرار الاستعدادات لـ“ميثاق جديد للبحر الأبيض المتوسط”，من الضروري - على جانبي الشراكة - الاعتراف بأوجه القصور القائمة في العلاقة ومعالجتها، وسد فجوات الثقة، وبناء تعاون أكثر استدامة. يجب أن تستند هذه العملية إلى الإنجازات، ومعالجة الإخفاقات، والتفكير في كيفية إعداد مستقبل مشترك بشكل أفضل، مع مراعاة احتياجات ومصالح كل جانب، والبناء على إمكاناته. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعادة الاستثمار المشترك في الحوارات.

على الرغم من انتقادات دول الحوار، لا يزال الاتحاد الأوروبي يُنظر إليه كشريك مهم يحقق قيمة مضافة.

أوقات متغيرة

ولد إعلان برشلونة والاتفاق على إطلاق عملية الشراكة الأورو-متوسطية في عصر يملئه الأمل. فقد شهدت أوائل التسعينيات على جانب من البحر الأبيض المتوسط توسيعاً للاتحاد الأوروبي، أنسِم بنشوة ما بعد الحرب الباردة، وعلى الجانب الآخر تطلعات السلام في الشرق الأوسط، التي تجلّت من خلال عمليات السلام الثنائية والإقليمية الداعمة لبعضها البعض. شهدت المنطقة الأورو-متوسطية بأكملها فترة استقرار نسبي، مع قليل من النزاعات الأخرى المستمرة، والتزام بالدبلوماسية والحوار والتعاون متعدد الأطراف.

على مدار الثلاثين عاماً الماضية، شهدنا تقلبات في العلاقات الأورو-متوسطية، متأثرةً بتطورات رئيسية مثل الانتفاضة الثانية (2000)، وحرب العراق (2003)، والتوسيع الكبير للاتحاد الأوروبي (2004)، وتطوير سياسة الحوار الأوروبية (2004)، والانتفاضات العربية (2011) مع آمال أولية بالتحول الديمقراطي، تلتها عودة إلى الاستبداد وأو صراعات أدت إلى نزوح ملايين الأشخاص، وإلى أزمة هجرة أصبحت تتخلل الحوار الأورو-متوسطي.

على مدى السنوات الماضية، لم تحظ العلاقة مع الجوار الجنوبي لأوروبا باهتمام أقل فحسب، بل اتسمت أيضًا بالسياسات الدافعية والمشاركة في التعاملات التجارية.

اليوم، بلغ عدد النزاعات المسلحة أعلى مستوىاته منذ الحرب العالمية الثانية. تلجم الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية إلى القوة بوتيرة متزايدة، ويتنهك القانون الإنساني الدولي، وتكافح الدبلوماسية في مواجهة الاستقطاب والتضليل والسياسات المتقدمة.

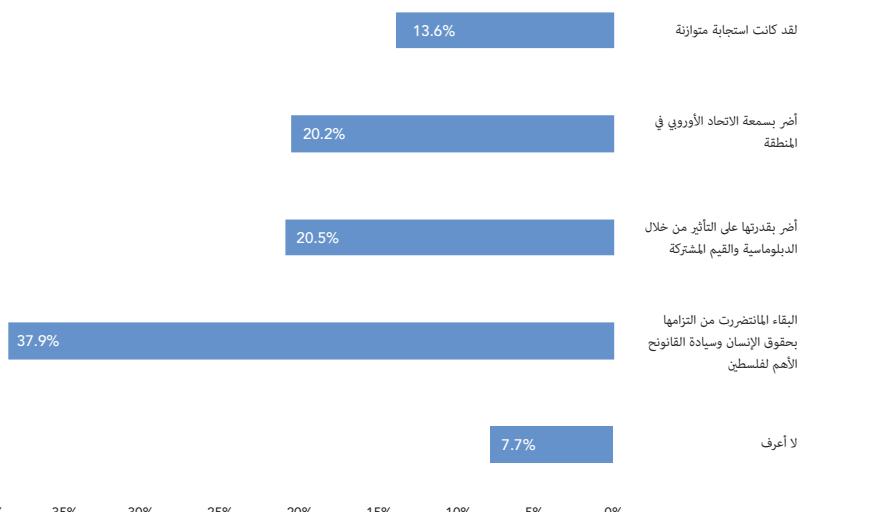
بعد الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا عام 2022، تأثر الاتحاد الأوروبي بشدة بحرب على حدوده المباشرة. على مدار السنوات الماضية، لم تحظ العلاقة مع الجوار الجنوبي لأوروبا باهتمام أقل فحسب، بل اتسمت أيضًا بسياسات دفاعية في ضبط الهجرة غير النظامية، وبالتعاملات التجارية مع قطاعات حيوية مثل الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، أدى رد الاتحاد الأوروبي، أو غيابه، على حرب غزة إلى مزاعم ازدواجية المعايير فيما يتعلق بموقفه من أوكرانيا. وقد أثرت هذه العوامل سلبًا على صورة الاتحاد الأوروبي ورؤيته في دول الجوار الجنوبي.

اتساع فجوة الثقة ومشاكل المصداقية

منذ البداية، وصف النقاد شراكة الاتحاد الأوروبي مع دول البحر الأبيض المتوسط بأنها ذات مركزية أوروبية مفرطة، مشيرين إلى سياسة تقودها بروكسل، مستوحاة من تجربة توسيع الاتحاد الأوروبي، مع مشاركة حقيقة محدودة من الدول الشريكية، وغير متکيفة مع الواقع المعقد في دول الجوار الجنوبي - وهو مصطلح ينطوي إليه بحد ذاته على أنه إشكالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن جمود عملية السلام في الشرق الأوسط، ومن ثم انهيارها لاحقًا، زاد من صعوبة إدارة العلاقات الصعبة أصلًا بين الشركاء الجنوبيين، مما أعاد الأبعاد الإقليمية للشراكة.

منذ عام 2023، هناك مؤشرات على اتساع فجوة الثقة، لا سيما فيما يتعلق باستجابة الاتحاد الأوروبي للصراع في فلسطين. وأظهر مسح يوروميد (انظر الرسم البياني 1) أن 13.6% فقط من جميع المشاركين يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي كان لديه استجابة متوازنة، في حين قال 20.2% إن استجابة الاتحاد الأوروبي أضرت بسمعة الاتحاد في المنطقة، وقال 20.5% إنها أضرت بقدرة الاتحاد على التأثير من خلال الدبلوماسية والقيم المشتركة، وقال ما يصل إلى 37.9% إنها أضرت بالالتزام الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

الرسم البياني 1
رس 7: برأيك، ما هو تأثير استجابة الاتحاد الأوروبي للصراع في فلسطين؟ (اختر خياراً واحداً فقط)



المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

في صميم العلاقة الأورو- متوسطية يكمن الالتزام بحقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في المادة 2 من اتفاقيات الشراكة: ”تستند العلاقات بين الطرفين، وكذلك جميع أحكام الاتفاقية نفسها، إلى احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يُوجّه سياساتهما الداخلية والدولية، ويشكل عنصراً أساسياً من هذه الاتفاقية“.¹

على مدى العقود الماضية، وضع الاتحاد الأوروبي أجندة استشرافية، مستوحاة أساساً من القانون الدولي وحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية. وبينما لم تقدر حكومات الدول الشريكة دائمًا التركيز على هذه القيم، حافظ الاتحاد الأوروبي على مصداقيته وصوته. ومع ذلك، فقد اعتبرت استجابة الاتحاد الأوروبي الأخيرة على الصراع في فلسطين متعارضة مع هذه المبادئ، وبيدو أنها قوضت مكانة أوروبا بين شركائها.

بيدو أن استجابة الاتحاد الأوروبي الأخيرة للصراع في فلسطين غير متسقة مع حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وقد أضعفت مكانته بين الشركاء الإقليميين.

تغيرات جيوسياسية - هل هي نداء إيقاظ لأوروبا؟

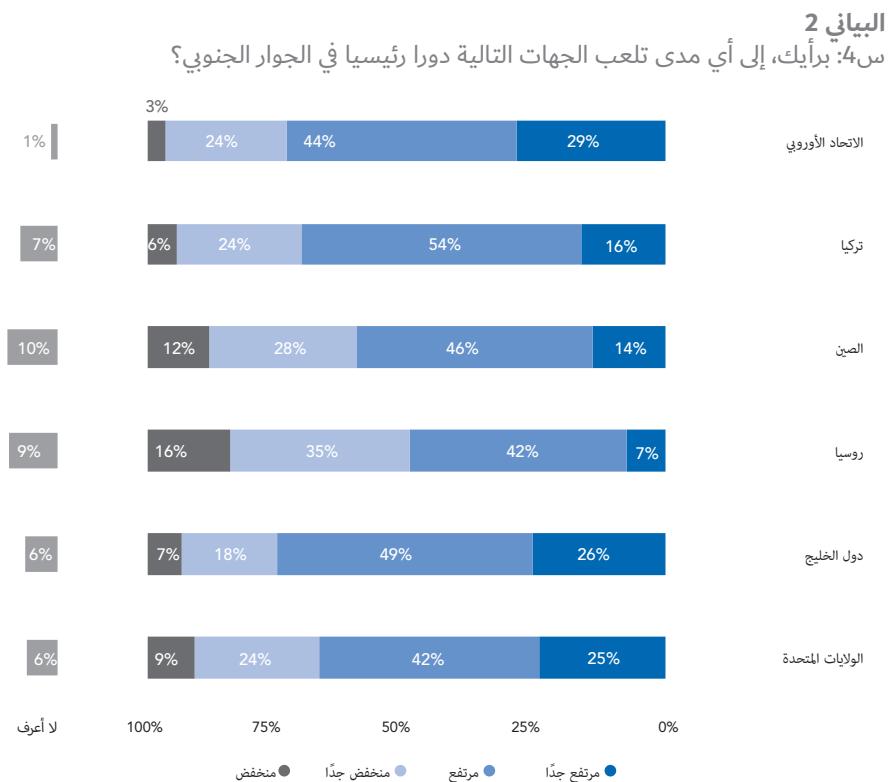
من الصعب تقدير كيف ستتطور التحولات الجيوسياسية الجارية - التي تفاصلت بفعل التغيرات الكبيرة في المشاركة الأمريكية العالمية - في السنوات القادمة. مع ذلك، يتوقع ازدياد التنافس على النفوذ في دول الجوار الجنوبي لأوروبا. في بينما انسحبت الولايات المتحدة إلى حد ما من المنطقة، ضاعفت الصين وروسيا حواجز قوتهم الناعمة، وتوسعتا أحياناً في مجالات لم تكن لهما فيها تواجد من قبل، - على سبيل المثال من خلال التعاون الجامعي والمبادرات التعليمية والثقافية- لتوسيع نطاق نفوذهما الاقتصادي والأمني. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت العديد من ”القوى المتوسطة“ - ولا سيما دول الخليج - جهات فاعلة إقليمية رئيسية.

في ظل البيئة الجيوسياسية المتغيرة، يتغير على الاتحاد الأوروبي أن يسأل نفسه كيف يمكنه تجنب فقدان نفوذه، وكيف يمكنه تكتيف مشاركته وتنمية شراكة أقوى، مع جهات فاعلة جديدة، وكذلك مع جهات فاعلة تقليدية - مثل مصر والأردن اللذين لا يزالان شريكين رئيسيين للسلام والاستقرار في المنطقة. **فهل يمكن أن تكون التحولات الحالية بمثابة جرس إنذار؟**

على الرغم من الانتقادات الموجهة للاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي، وأشار مسح يوروميد إلى الاتحاد الأوروبي كأحد الجهات الفاعلة التي تلعب دوراً رئيسياً في الجوار الجنوبي (انظر الرسم البياني 2)، إلى جانب منطقة الخليج وتركيا والولايات المتحدة والصين وروسيا. ومن الجدير بالذكر أن المشاركين في المسح من الجوار الجنوبي صنفوا الاتحاد الأوروبي باعتباره الفاعل الأكثر أهمية في المنطقة، حيث صنفه 32% بأنه مرتفع للغاية و46% بأنه مرتفع.

**في ظل البيئة الجيوسياسية المتغيرة،
پتعين على الاتحاد الأوروبي
أن يسأل نفسه كيف
يمكنه تجنب فقدان نفوذه،
وكيف يمكنه تكتيف
مشاركته وتنمية شراكة
أقوى، مع جهات فاعلة
جديدة، وكذلك مع جهات
فاعلة تقليدية.**

1. e.g. association agreement with Egypt https://eur-lex.europa.eu/eli/agree_internation/2004/635/oj/eng



المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

قد تكون العلاقات بين الجيران معقدة ومتوترة أحياناً، لا سيما في ظل حالة عدم اليقين والتحولات الجيوسياسية. ولكن، سواءً أدركنا ذلك أم لا، فإن الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي متربطين تاريخياً وثقافياً وجغرافياً بشكل عميق. فما يحدث في إحدى المنطقتين يؤثر مباشرةً على الأخرى، ومعظم التحديات الحرجية التي تواجهها المنطقتان - من الأمان إلى الاقتصاد والطاقة والمناخ - عابرة للحدود بطبعتها، ويتعين تطوير حلول مشتركة. والخبر السار هو أنه على الرغم من أوجه القصور في هذه العلاقة، أشار مسح يوروميد إلى أن الجوار الجنوبي يتطلع إلى مزيد من المشاركة والتعاون، ويشير إلى مزايا نسبية في علاقته مع الاتحاد الأوروبي.

في مسح يوروميد، سُئل المشاركون عن القيمة المضافة لتعاون الاتحاد الأوروبي مقارنة بالجهات الفاعلة الأخرى (انظر الرسم البياني 3). أشارت الردود إلى قوة النهج الشامل والمتكامل ومتنوع الأبعاد، الذي يدمج الحوار الأمني والسياسي مع التعاون الاقتصادي والفنى، ويجمع بين التعاون الثنائى والمتحدد الأطراف/إقليمي. وعلى حد تعبير أحد المشاركين الجزائريين في المسح: "تكمّن القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي بشكل أساسى في نهجه الشامل ومتنوع الأبعاد للتعاون، مما يميّزه عن غيره من الجهات الفاعلة ذات الاستراتيجيات ذات التوجهات الجيوسياسية أو المعاملاتية".

الميزة النسبية لأوروبا

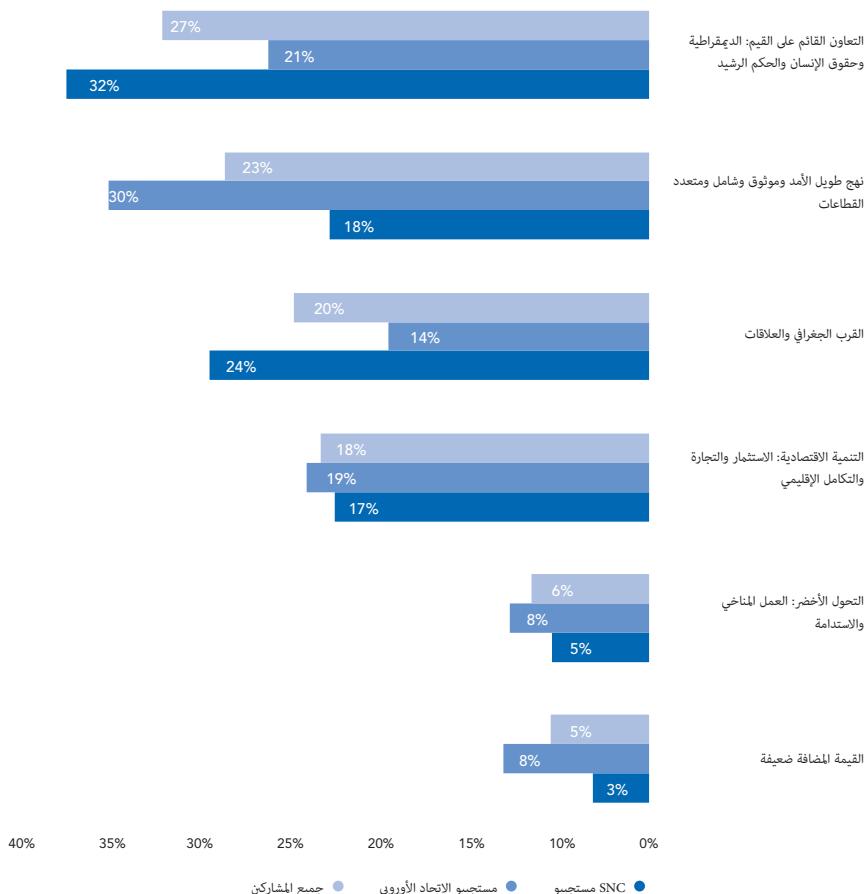
قد تكون العلاقات بين الجيران معقدة ومتوترة أحياناً، لا سيما في ظل حالة عدم اليقين والتحولات الجيوسياسية. ولكن، سواءً أدركنا ذلك أم لا، فإن الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي متربطين تاريخياً وثقافياً وجغرافياً بشكل

عميق. مما يحدث في إحدى المنطقتين يؤثر مباشرةً على الأخرى، ومعظم التحديات الحرجية التي تواجهها المنطقتان - من الأمان إلى الاقتصاد والطاقة والمناخ - عابرة للحدود بطبعتها، وينترين تطوير حلول مشتركة. والخبر السار هو أنه على الرغم من أوجه القصور في هذه العلاقة، أشار مسح يوروميد إلى أن الجوار الجنوبي يتطلع إلى مزيد من المشاركة والتعاون، ويشير إلى مزايا نسبية في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

في مسح يوروميد، سُئل المشاركون عن القيمة المضافة لتعاون الاتحاد الأوروبي مقارنةً بالجهات الفاعلة الأخرى (انظر الرسم البياني 3). أشارت الردود إلى قوة النهج الشامل والمتكامل ومتنوع الأبعاد، الذي يدمج الحوار الأمني والسياسي مع التعاون الاقتصادي والفنى، ويجمع بين التعاون الثنائى والمتنوع الأطراف/الإقليمي. وعلى حد تعبير أحد المشاركين الجزائريين في المسح: “تكمّن القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي بشكل أساسى في نهجه الشامل ومتنوع الأبعاد للتعاون، مما يميّزه عن غيره من الجهات الاستراتيجيات أكثر توجّهاً نحو المعاملات أو التوجّه الجيوسياسي الفاعلة ذات الاستراتيجيات ذات التوجهات الجيوسياسية أو المعاملاتية.”

الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي متراصدين تاريخياً وثقافياً وجغرافياً بشكل عميق. مما يحدث في إحدى المنطقتين يؤثر مباشرةً على الأخرى.

الرسم البياني 3
س.5. برأيك، ما هي القيمة المضافة لتعاون الاتحاد الأوروبي مقارنةً بالجهات الفاعلة الأخرى؟ (الفئات المستفادة من الإجابات المقتوحة)



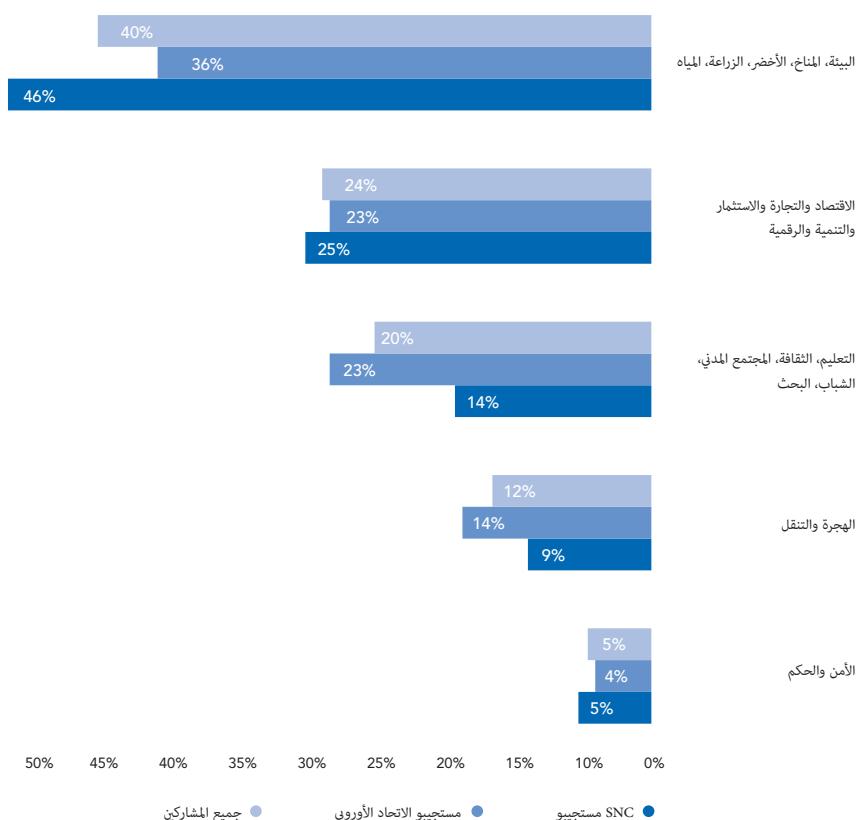
المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

في الجوار الجنوبي، يظل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأبرز، ومستثمراً هاماً، ومصدراً رئيسياً للتعاون الإنمائي.

بالنسبة لمعظم دول الجوار الجنوبي، يظل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأبرز، ومستثمراً هاماً، ومصدراً رئيسياً للتعاون الإنمائي. وبالنظر إلى الجاليات المهاجرة الكبيرة من المنطقة في أوروبا، والاتصالات التي أقيمت من خلال برامج التبادل الدراسي، والتعاون التجاري، وتعاون المجتمع المدني، تُوجَد أيضًا روابط قوية بين الشعوب.

عند سؤال المشاركين عن أمثلة متحتملة لدور متزايد للاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي منذ إطلاق أجندة المتوسط الجديدة عام 2021، أشارت نتائج المسح (انظر الرسم البياني 4) إلى تقدم إيجابي في مجالات البيئة، والمناخ، والزراعة الخضراء، والاقتصاد، والتجارة، والاستثمار، بينما أشار 5% فقط إلى أمثلة إيجابية في مجال الأمن والحكومة.

رسم البياني 4
س.2. في أيٍّ مجالات محددة يمكنك طرح أمثلة إيجابية على هذا الدور المتزايد؟ (الفئات التي تم تطويرها من الإجابات المفتوحة)

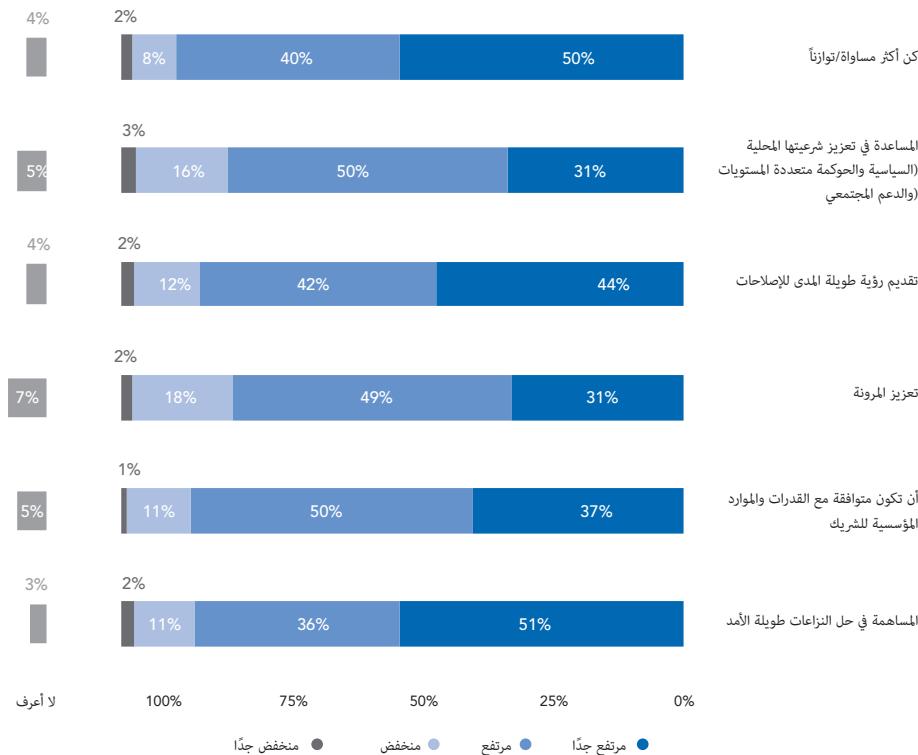


المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

من ناحية أخرى، عند سؤال المشاركين في المسح عن ماهية الشراكة التي ينبغي تحقيقها، لم يُشيروا إلى اهتمام مرتفع (40%) أو مرتفع جدًا (50%) بشراكة أكثر مساواة وتوازنًا فحسب، بل أيضًا إلى شراكة تُسهم في حل النزاعات طويلة الأمد، وتنماishi مع القدرات والموارد المؤسسية للشريك، وتقدم رؤية طويلة المدى للإصلاحات، إلخ.

الرسم البياني 5
رس. 10. إلى أي مدى ينبغي أن تتطور علاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائه في الجوار الجنوبي

في سياق يعمل فيه العديد من الجهات الفاعلة العالمية بمصالح استراتيجية قصيرة الأجل، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه يقدم إطاراً أكثر استقراراً وهيكلاً.



المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

تركيز المشاركين على القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي - نهجه الشامل وتنوع الأبعاد وطول الأمد - يؤكد على أهمية الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي، الذي يسعى إلى دمج الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في شراكة إقليمية متماسكة. غير أن الاعتراف المحدود بإنجازات الاتحاد الأوروبي في مجالات مثل الأمن والحكومة يكشف عن أوجه قصور مستمرة في قدرته على مواجهة التحديات السياسية الصعبة، لا سيما تلك المرتبطة بحل النزاعات والإصلاح المؤسسي والحكومة الديمقراطي. وأخيراً، تشير الدعوة إلى شراكة أكثر مساواة وتوازنًا إلى أنه لنجاح الميثاق، يجب على الاتحاد الأوروبي تجاوز التصريحات والانخراط في عملية حقيقة، حيث تؤخذ الاحتياجات المحلية والقدرات المؤسسية والأولويات طويلة الأجل للدول الشريكة على محمل الجد.

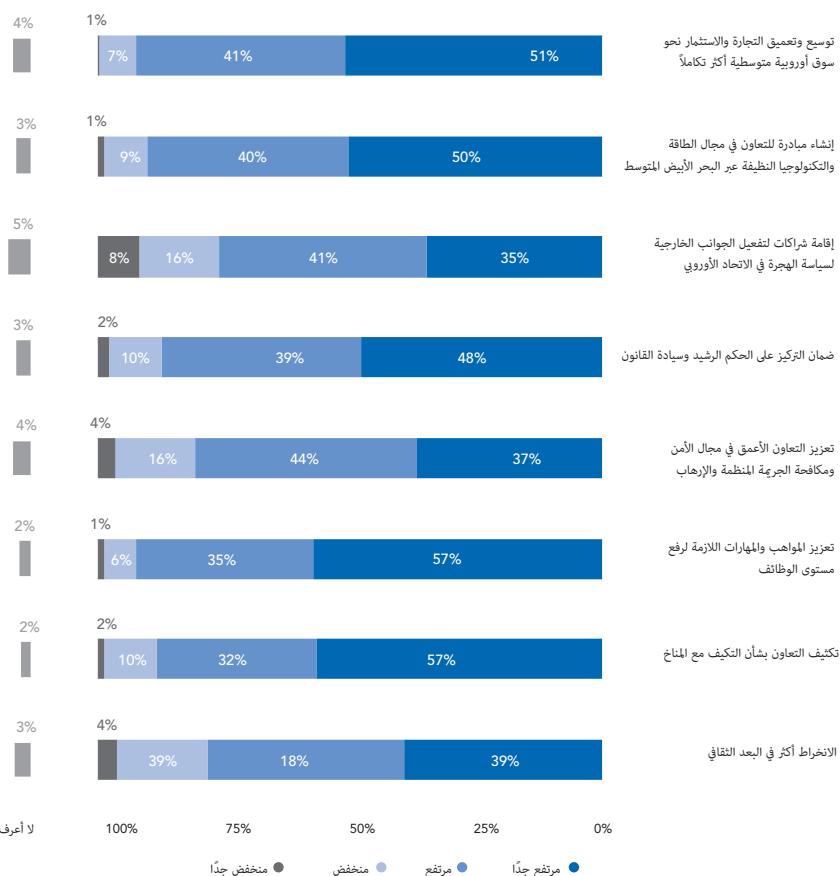
لنجاح الميثاق، يجب على الاتحاد الأوروبي تجاوز التصريحات والانخراط في عملية حقيقة، حيث تؤخذ الاحتياجات المحلية والقدرات المؤسسية والأولويات طويلة الأجل للدول الشريكة على محمل الجد.

الطريق إلى الأمام - كيف يمكننا بناء شراكة أفضل؟

أشاد المشاركون في المسح بالعلاقات الأوروتوسطية وانتقدوها في آن واحد. لذلك، عند تطوير "الميثاق الجديد للمتوسط"، يجب أن نسأل أنفسنا كيف يمكننا البناء على الإنجازات، مع الاعتراف بأوجه القصور ومعالجتها.

عند سؤال المشاركين في المسح عن أهمية مختلف العناصر في بناء إطار عمل "الميثاق الجديد للمتوسط" (انظر الرسم البياني 6)، شددوا، من بين أمور أخرى، على توسيع نطاق التجارة وتعزيزها؛ وبناء تعاون عبر المتوسط في مجال الطاقة والتكنولوجيا النظيفة؛ وتنمية الموهاب والمهارات الضرورية لرفع مستوى الوظائف. وتشمل العناصر المهمة الأخرى للإطار الحكومية الرشيدة وسيادة القانون، والهجرة، والتكيف مع المناخ، ومكافحة الإرهاب، والمشاركة الثقافية.

الرسم البياني 6
س-13 إلى أي مدى تعتبرون العناصر التالية ذات أهمية في إطار الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط؟



المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

في حين يُقدم المسح العديد من التأملات الثاقبة حول التعاون الأوروبي- متوسطي، إلا أن هناك العديد من الأسئلة التي تحتاج إلى مزيد من البحث في إطار السعي نحو "الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط". ويمكن أن تدرج هذه الأسئلة تحديداً ضمن العناصر التالية: المصالح والقيم، والشراكة، والأمن، و مجالات التعاون الرئيسية، والتواصل بين الشعوب، والقوة الناعمة.

المصالح والقيم. منذ مفاوضات سياسة الجوار الأوروبية عام 2004، كان هناك توتر ملحوظ بين المصالح والقيم، وكأنها متنافية وليسوا متشابكة ومتكاملة. ولتحقيق استقرار طويل الأمد، يجب مراعاة احتياجات ومصالح مختلف الأطراف. وقد أشارت نتائج المسح بوضوح إلى أهمية القيم - كما هو موضح في الردود على (الرسم البياني 1) حول استجابة الاتحاد الأوروبي للصراع في فلسطين. وبالنظر إلى المصالح والقيم، تشمل الأسئلة التي تُطرح: كيف يمكننا مراعاة مصالح بعضنا البعض عبر البحر الأبيض المتوسط؟ كيف يمكننا سد فجوات الثقة فيما يتعلق بالقيم - القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية - والتعاون في تعزيز الحكومة الرشيدة وسيادة القانون؟

الشراكة. منذ البداية، عُرفت سياسة الجوار الأوروبية بأنها "شراكة"، بينما كانت، في المقام الأول، سياسةً يقودها الاتحاد الأوروبي. هل يمكن الانتقال إلى شراكة "حقيقية"؟ ماذا يعني ذلك؟ ولمن؟ كيف يمكننا إيجاد أرضية مشتركة لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقتين؟ ما نوع آليات الحوار الازمة، وكيف يمكن تطوير حوارات شاملة؟

الأمن. بلغ عدد النزاعات المسلحة أعلى مستوىاته منذ الحرب العالمية الثانية. تتأثر معظم دول الجوار الجنوبي، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالحروب والنزاعات المسلحة، كما هو الحال مع أوروبا في الحرب في أوكرانيا. علاوة على الإنفاق العسكري، (SIPRI) على ذلك، وكما يُظهر أحدث تقدير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، شهد الإنفاق العسكري نمواً سريعاً بشكل خاص في كل من أوروبا والشرق الأوسط في عام 2024. ومع ذلك، بالإضافة إلى إدراك التحديات الأمنية الصارمة، لا بد من الإقرار بأن التحديات الأمنية الكبيرة تتبع من عجز الحكومة، والتحديات الاقتصادية والبيئية، وما إلى ذلك. كيف يمكننا الموازنة بين الأمان القومي والأمن البشري؟ كيف يمكننا الموازنة بين المصالح الأمنية قصيرة الأجل وطويلة الأجل؟ كيف يمكننا بناء شراكة تُسهم في حل النزاعات طويلة الأجل؟

مجالات التعاون الرئيسية. بناءً على إجابات المسح بشأن ركائز بناء "الميثاق الجديد من أجل المتوسط" (الرسم البياني 5)، تُعد التجارة والطاقة من المجالات الرئيسية لتعزيز التعاون. على الصعيد الاقتصادي والتجاري، ثمة حاجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة تحديات البطالة، وإمكانية توسيع وتعزيز التجارة والاستثمار نحو سوق مشتركة أكثر تكاملاً. ولا يزال أمن الطاقة أولوية استراتيجية لكلا جانبي المتوسط. كيف يمكن تعزيز الشراكات لمواجهة هذه التحديات الأمنية والتنموية من خلال تبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا والمشاريع التجارية المشتركة؟ كيف يمكن تصميم سياسات الهجرة والتعاون متعدد الأطراف للمساهمة في هذه التطورات؟ كيف يمكن تطوير التعاون بين الأقاليم للتغلب على النقص الحاد في التكامل الاقتصادي الإقليمي في الجوار الجنوبي؟ وكيف يمكن للاتحاد الأوروبي تحقيق تأثير أكبر من خلال تنسيق داخلي أفضل؟

ال التواصل بين الناس والقوة الناعمة. لقد شدد إعلان برشلونة بالفعل على أهمية العمل على القضايا الاجتماعية والثقافية والمشاركة على المستوى الشعبي. على مر السنين، تطورت العلاقات بين المناطق، بما في ذلك من خلال الهجرة والدراسة والتجارة والتعاون مع المجتمع المدني. ولكن، في السنوات الأخيرة، أعادت سياسات الهجرة الأوروبية الأكثر تقييداً التبادلات، وفي الوقت نفسه، عززت جهات فاعلة أخرى - مثل دول الخليج والصين وروسيا - بناء علاقاتها. كيف يمكن للاتحاد الأوروبي تجنب فقدان نفوذه والحفاظ على قوته الناعمة الجاذبة؟ كيف يمكن تعزيز النهج بين الشعوب؟ ما الدور الذي يمكن أن يلعبه التعاون الأكاديمي والمهني؟ كيف يمكن للتبادلات التعليمية والثقافية، والتعاون مع المجتمع المدني، ومنتديات مراكز الأبحاث، وأساليب المسار الثاني أن تُساهم في ذلك؟

المراجع

إعلان برشلونة (1995)

https://eeas.europa.eu/archives/docs/euromed/docs/bd_en.pdf

اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي (2024), معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام
https://www.sipri.org/sites/default/files/2025-04/2504_fs_milex_2024.pdf

تقارير من حوارات الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا, المعهد السويدي للحوار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
<https://www.swedenabroad.se/en/embassies/dialogue-institute/thematic-areas/eu-mena-relations/>

مستقبل سياسة الجوار الأوروبية, المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط
<https://www.iemed.org/euromed-survey/the-future-of-the-european-neighbourhood-policy/>

موران، جي. (20 أيار / مايو 2025). ميثاق أوروبي متوسطي جديد قد يُنشئ العلاقات بين الاتحاد الأوروبي CEPS ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
<https://www.ceps.eu/a-new-euromed-pact-could-reinvigorate-eu-mena-relations/>